ملمح رفع القبح في التركيب النحوي"
دراسة في منهج التقعيد"

د. صديق محمود صديق النجولي
مدرس النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم - جامعة الفيوم
smn02@fayoum.edu.eg

المستخلص

ملمح رفع القبح أمر لم تعرفه طوائف العرب، ولم يتصوروه عند الكلام. أوجدته ظروف المنهج المعياري؛ حيث يعد أحد ضروب التعليل النحوي، التي اعتادها النحاة؛ للبحث عن سبب شكلي لبعض التراكيب، التي تفلتت من قسرية القاعدة. ولا يعدو أن يكون التماسًا لما يتم به إعادة التركيب إلى ما جرت به العادة دون التفات إلى البعد الذي تنطوي عليه هذه الأساليب، مع أن إمام النحاة سيبويه يقول: "وليس شيء يُضطَرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا". إلا أنه قد ثبت، من خلال البحث، أثناء عرض مسائل هذا الملمح، أنه بحث في ما وراء اللغة؛ لذلك ضمنت بحثي ثلاثة مطالب، جعلت الأول بعنوان: تغليب الجر لرفع القبح البادي في حالتي الرفع والنصب، والثاني بعنوان: تغليب النصب لرفع القبح البادي في حالتي الرفع والجر، والثالث بعنوان: تغليب الرفع لرفع قبح النصب والجر.

الكلمات الدالة: رفع القبح، سبب شكلي، التعليل، التنوع، الفرار، تغليب، قسرية القاعدة.

Abstract:

The feature of removal ugliness is thing ,which groups of the Arabs don't know and they don't image it . when they speak. Events of the Standardized Approach Curriculum prescribed it ; where it is one of kinds of the grammatical explication, whom the grammarians used to make them for the research about external (seen from the outside) reason to some constructions, which ran away of compelling of the grammatical base. This isn't the external reason except solicitation to which completes by it of construction to they used it without consideration for remoteness which includes on these the styles .Although, leader of the Grammarians Sibawayh says : " they don't need to it except that they are trying by it making a grammar". But I have proved through this research; during showing matters this feature, hat research is in beyond Language; so that I have three sections in my research, the first is entitled with " overcoming of the pronunciation of the final consonant with the vowel (I) to remove the apparent ugliness in two cases: the pronunciation of the final consonant with the vowel (u) and the pronunciation of the final consonant with the vowel (a),the second is entitled with:"overcoming of the pronunciation of the final consonant with the vowel(a) to remove the apparent ugliness in two cases:the pronunciation of the final consonant with the vowel(u) and the pronunciation of the final consonant with the vowel(i) and the third is entitled with : overcoming the pronunciation of the final consonant with the vowel (u) to remove ugliness the pronunciation of the final consonant with the vowel (a) and the pronunciation of the final consonant with the vowel (i) .

المقدمة:

اللغة العربية مليئة بكثير من الظواهر اللغوية، وتعليل ذلك كما يقول د. حسين شرف: "ألجأ العربَ إلى ذلك ضروب من التوسع في اللغة والتخفيف والاختصار"(١).

ولهذا ما إن شرع علماء العربية، إبان صدر الإسلام، في جمع اللغة وتدوينها ودراستها لاستخلاص أحكامها وقوانينها، حتى ارتبط ذلك بتعليل كثير من ظواهرها المختلفة، مما جعل العلة النحوية من أهم أصول النحو العربي(٢)، وقد تحولت مع مرور الزمن إلى صناعة فكرية، تثير الدهشة، وتبعث على الإعجاب؛ لما تدل عليه من براعة أصحابها، ونفاذ عقولهم، وقدرتهم على التعليل، والكشف عن كثير من أسرار القضايا النحوية والصرفية التي تحكمت في التزام العرب ما التزموه من قوانين النحو وأحكام الإعراب في كلامهم.

قال ابن جني (ت٣٩٢ه): "أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقها، وربأنا بها أفرع مشارفها. وقد قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا. وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما

(١) د. حسين محمد شرف(١٩٧٨م)، القلب المكاني في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع٤٢: ص١٠٥.

(٢) التعليل أصل من أصول التفكير النحوي، نشأ مع نشأتها، وتطور مع تطورها، مع تكلّفها، إلى أن صار أصلا بين ثلاثة أصول، بنيت عليها النظرية النحوية إلى جانب السماع والقياس، وأولع اللغويون والنحاة به فغلب على تفكيرهم، ولأهميته وسطوته أفردوا له كتبا تعنى به وبتفصيلاته. من أهمها: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي ت ٣٣٩ه، وعلل النحو، لابن الوراق ت ٣٨١ه، والخصائص، لابن جني ت٣٩٢ه، وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ت٥٧٧ه، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ت٦١٦ه، والاقتراح في أصول النحو، للسيوطي ت٩١١ه.

استكرهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضئ به، وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه"[١].

وقال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحًا، قلبتا ألفًا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها..." [٢].

ومن يتأمل نظرة كبار النحاة وحذّاقهم إلى العلة النحوية، يدرك أن العلل النحوية "مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي، أو يفترضها بقصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم "نظام" اللغة وتناسق عناصرها، كل ذلك بغض النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا، والمهم أنه أمر "محتمل"، لا يمكن رفضه إلا إذا عُوِّض بما هو أليق منه"[٣]. ومن ثم فقد مارسوا مسائل النحو فيما بينهم على اختلاف بيئاتهم النحوية بحرية عقل، تمنح جدلهم الخلافي غنى للبحث النحوي، ولا يرون في تعليلاتهم كلمة فصل نهائية.

هذه النظرة إلى العلة النحوية، تتضح لنا أكثر، بتمعن قول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) شيخ العربية ومكتشف قواعدها وأصولها. فقد روى الزجاجي (ت٣٣٧هـ) عن بعض شيوخه: أن الخليل بن أحمد -

(١) الخصائص ١/٥٤-٥٥. وجاء فيه أيضا (١/٢٣٧): "باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها"، قال: "اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب: من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها".

(٢) الأصول في النحو: ١/٣٥.

(٣) د. عبد القادر المهيري (١٩٨٣م)، التعليل ونظام اللغة، تونس-حوليات الجامعة التونسية،ع٢٢، ص١٧٦.

رحمه الله تعالى- سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علّلتُه منه. فإن أكن أصبتُ العلة، فهو الذي التمست... فإن سنح لغيري علةٌ لما علّلتُه من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"[1].

ومن ثَمّ يمكن القول إنّ تعليل النحاة لم يكن صادراً عن نظرة جزئية قاصرة إلى اللغة، إنما كان منبثقًا عن تصور شامل لبناء لغوي متكامل؛ إذ إنهم أدركوا اللغة بكاملها نظامًا قائما على أسس وأصول، وله مراتب ومقامات كما أدركوا خروج بعض الكلم عن نظائره بالحس اللغوي، فإذا ما جاء شيء خلاف هذا النظام تلمسوا له العلل التي تُسوغ مجيئه على نحو من الأنحاء[2].

وملمح رفع القبح أحد ملامح التعليل في التراث النحوي التي تصورها اللغويون والنحاة؛ ليستقيم عندهم ما قعدوه، وليطرد لديهم ما قننوه، فأضفوا بظلال آرائهم على العربي الفصيح، فتكلموا بلسانه على أنه يفرّ من هذا النطق، ويلجأ إلى غيره، ويكره هذا التعبير، فيجنح عنه إلى غيره، ورصدوا لما فَرّ منه عللًا، وجعلوا لما فَرّ إليه أحكاما.

وقد اخترت دراستي هذه التي عنونتها بـ"ملمح رفع القبح في التركيب النحوي دراسة في منهج التقعيد" لتكون مداراً بحثيا في أفق الدرس النحوي، وهي رؤية أخرى في أهم مسائله وقضاياه. ولم يكن ذلك اختيارا أملته عليّ رغبة طارئة أو فكرة عابرة، ولكن الذي لفت نظري إلى ذلك، وعزّز بحث هذه القضية هو أنّ النحويين قد عنوا عناية خاصة بالتراكيب القبيحة والرديئة، ولم يعنوا بملمح رفع القبح، ولم يقفوا

(١) الإيضاح في علل النحو: ص٦٥.

(٢) د. أحمد مطر العطية (١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، العلة النحوية محاولة تفسير لنظام اللغة، ، مجلة جامعة الملك سعود، م١١، الآداب (١): ص٢٧.

عنده، فكان في ذلك إخفاء لحقيقة من الحقائق النحوية، التي كان لها أن تظهر وتستجلى؛ ولذلك حاولت أن أستقرئ هذا الملمح في كتب النحاة مبينا مسائله وعلله.

وقبل الولوج في خضم هاته التخصيصات – وكخطوة أولى- تقترح الدراسة تفسيرا نظريا عاما لهذا الملمح، وذلك من خلال تمهيد ينظِّر لهذا الملمح في اللغة والاصطلاح، ووضع تعريف له.

التمهيد: رفع القبح لغةً واصطلاحًا:

يتألف مصطلح "رفع القبح" من ضميمتين؛ الأولى: "رفع"، والأخرى: "القبح". أما الرفع لغةً فيعني في بعض دلالاته: الإزالة، والنسخ، والإبطال، والترك، والإلغاء. قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ): "الراء والفاء والعين أصل واحد، يدل على خلاف الوضع. تقول: رفعت الشيء رفعا؛ وهو خلاف الخفض... ويقال للناقة إذا رفعت اللبأ في ضرعها: هي رافع... ورفع الزرع: أن يحمل بعد الحصاد إلى البيدر؛ يقال هذه أيام الرِّفاع"(١).

ويقال في لغتنا المعاصرة: "رفَع الكُلفة: ترك المجاملة...رفَعَ الأمرَ: ألغاه وأزاله...رفَع الجلسةَ: أنهاها، رفَع السِّتارَ عن الشيء: كشف خبيئه، رفَع فلانًا عن منصبه: عزَله"(٢).

وأما الضميمة الثانية "القبح" فتعني في اللغة "نقيض الحسن عام في كل شيء"(٣). هذا ما ذكرته المعاجم، وقد فسرته بمعنى ضده، وضده الحسن، "والحسن، بالضم: الجمال"(٤). جاء في المعجم الوسيط: " القبح

(١) مقاييس اللغة: مادة (رفع) ٢/٤٢٣-٤٢٤.
(٢) د/ أحمد مختار عمر(١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، معجم اللغة العربية المعاصرة ط١، ، دار الكتب العلمية، مادة (رفع)، ٢/٩١٦.
(٣) لسان العرب: مادة (قبح) ٢/٥٥٢.
(٤) تاج العروس: مادة (حسن) ٣٤/٤١٨.

ضد الحسن، ويكون في القَوْل والفِعْل والصُّورَة وَمَا نفّر الذّوْق السوي"[١]. وجاء في معجم الفروق اللغوية: القبح "ما تزجر عنه الحكمة، كما أن الحسن ما تدعو إليه الحكمة"[٢].

ولعلّ المعنى الاصطلاحي لم يبعد كثيراً عن المفهوم اللغوي، إن لم يطابقه، حيث إن ملمح رفع القبح ظاهرة تصورها النحويون، حين يهرب فيها العربي الفصيح من كلام لم يستقم لفظه بما يتفق وطريقة الفصحاء في نسج كلامهم، فيلجأ إلى ما يستحسنه.

قال سيبويه (ت١٨٠ه) في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: " وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا"[٣]، فيفر إلى ما يستحسن مثله، ليكون مستقيما حسنا "فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً"[٤].

وهذا الملمح- رفع القبح- له علله التي تسوغ للعربي الفرار من نطق بعض التراكيب، وفقاً لتصورات اللغويين والنحاة. وهذا ما سيناقشه البحث خلال ثلاثة المطالب الآتية:

المطلب الأول: تغليب الجر لرفع القبح البادي في حالتي الرفع والنصب.

ويحتوي على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لرفع القبح البادي في حالتي رفعه ونصبه. نحو: "مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ" بالجر، "فإن في رفع "الوجه" على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة من

(١) المعجم الوسيط: مادة (قبح) ٢/٧١٠.
(٢) معجم الفروق اللغوية: ص٤٠٥.
(٣) الكتاب: ١/٢٦.
(٤) السابق: ١/٢٥.

ضمير يعود إلى الموصوف لفظًا، وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح إجراء وصف الفعل القاصر مُجرى وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به، ففي رفع "الوجه" قبح، وفي نصبه قبح، وفي الجر تخلص منهما معًا(١).

أو بعبارة أخرى إنّ في إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها فراراً من القبح "الذي يلازم بعض الصور الإعرابية الجائزة مع قلتها وضعفها. فمن الجائز الضعيف في أساليب الصفة المشبهة أن نقول: الصديق سمح الطبعُ، عف اللسانُ، مخلص المودةُ، بإعراب كلمة: "الطبع" المرفوعة فاعلًا للصفة المشبهة قبلها. وكلمة: "اللسان" فاعلًا مرفوعًا للصفة المشبهة قبلها. وكذلك كلمة: "المودة" وأشباهها. ففي هذا الإعراب الجائز نوع من القبح جعله ضعيفًا؛ هو خلو أسلوب الصفة المشبهة من ضمير يعود إلى الاسم الذي يقع عليه معناها ومدلولها.

ومن الجائز نصب تلك الكلمات الثلاث المرفوعة، وإعرابها "شبيهة بالمفعول به"، وليست مفعولًا به؛ لأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم؛ فهي كفعلها لا تنصب المفعول به، فإذا وقع بعدها معمولها، وكان نكرة منصوبًا أعرب "تمييزًا"، أو "شبيهًا بالمفعول به"، وإن كان معرفة أعرب شبيهًا بالمفعول به؛ كالكلمات الثلاثة السالفة؛ فإنها لا تصلح تمييزًا؛ لعدم تنكيرها. فضبطها بالنصب -مع جوازه- يؤدي إلى ما يسمى "الشبيه بالمفعول به". وهذا النوع قد يختلط أمره على كثير؛ فيقع في وهمهم أنه مفعول به، مع أنه ليس بالمفعول به الصريح. وإذا كان الرفع والنصب قبيحين في تلك الكلمات -ونظائرها- فإن الجر بالإضافة خالٍ من ذلك القبح، وفيه ابتعاد عما يستكره"(٢).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ص٦٦٥، وشرح التصريح: ٦٨٢/١، وشرح الأشموني: ١٢٦/٢.
(٢) النحو الوافي: ٣٢/٣-٣٣.

ولكنّ هذا تعليل نحوي بعيد عن روح اللغة وحيويتها، وهو - على حسنه المصنوع- ليس مقنعًا؛ ولذلك يميل الباحث إلى القول بجواز الرفع والنصب والجر في معمول الصفة المشبهة المعرفة لأمرين:

أولهما: أنّ التعليل الحق هو الاستعمال العربي المأثور، الذي يتغلب فيه الجر على الرفع والنصب في تلك الأمثلة ونظائرها. أما العرب أهل اللغة الأصيلة فلا علم لهم بشيء مما نحن بصدده، "من مفعول، وشبهه، وعائد ورابط، وصفة مشبهة، ... و ... "، ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعًا أو منصوبًا أكثر من نطقهم به مجرورًا لكان التعليل الحق - لاستحسان الرفع والنصب- هو محاكاة العرب ليس غير[1].

الآخر: جاء في كلام العرب نصب الاسم بالصفة المشبهة، سواء أكان ذلك الاسم نكرة، كقولك: "مررت برجل حسن وجها"، أم معرفة، وهو في الشعر كثير[2]، نحو قول الشاعر[3]:

أَهْوَى لها أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ رِيشَ القَوَادِمِ لم يُنصَبْ لَهُ الشَّبَكُ

حيث نوّن "مطرق" كما ينون "حسن"، كقولك: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ، و"ريش القوادم" منصوب بـ"مطرق" [4]. ونحو قول الراجز[5]:

---

(١) ينظر: السابق: هامش (١): ٣/٣٣.

(٢) الكتاب: ١/١٩٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى يصف صقرًا، في ديوانه ص٤٣، والكتاب ١/ ١٩٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥، والجليس الصالح الكافي: ص٤٢٥. أهوى: انحدر، أسفع الخدين: يريد الصقر، مطرق: أي أن ريشه غير منتشر بعضه فوق بعض.

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١/٥٦.

(٥) الرجز للعجاج في: الجمل في النحو: ص٧٢، ومقاييس اللغة ٤/١٥٥ (عنس)، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ١/٤٧٤ (جلس). حسرنا: أتعبنا، والعنس: الناقة الصلبة الشديدة، والعلاة: سندان الحداد، شبه الناقة في صلابتها بسندان الحداد، والكبداء: الضخمة الوسط خلقة، وجعلها كالقوس لأنها قد ضمرت واعوجت، والجلس: الشديدة، ويقال

وكمْ قد حَسَرْنا مِن عَلاةٍ دِرفْسةٍ وبازلٍ دِرَفْسٍ
مُحْتَنكٍ ضَخْمٍ شُؤونَ الرأسِ

فـ"شؤون" منتصب بـ"ضخم" انتصاب الوجه بـ"حسن"(١). ونحو بيتَيْ الخِرْنِق(٢):

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الّذِينَ هُمُ سُمٌّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ
النّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطّيّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

فـ(معاقد) منصوب بالصفة المشبهة "الطيبون"(٣).

واختلف النحاة في إعراب معمول الصفة المشبهة المعرفة المنصوب، في نحو قولك: "زيد حسنٌ الوجهَ" على رأيين:

أحدهما: أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، قال الرضي (ت٦٨٦هـ): "والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة، هذا قول البصريين"(٤).

الآخر: أنه منصوب على التمييز سواء كان معرفة أم نكرة. قال الرضي: " وقال الكوفيون: بل هو على التمييز في الجميع"(٥). وهو رأي لبعض البصريين، قال المرادي: "وأجاز بعض البصريين كون المقرون

الجسيمة، والدرفسة الغليظة، والبازل: الذي له تسع سنين وقد دخل في العاشرة، والمحتنك: الذي قد بلغ في السن، والشؤون: جمع شأن وهي قبائل الرأس، عظام الرأس التي يتصل بعضها ببعض. ينظر: شرح أبيات سيبويه:١/٥٦-٥٧.

(١) ينظر: الجمل في النحو: ص٧٢، وشرح أبيات سيبويه: ١/٥٧.

(٢) من الكامل، في: الكتاب: ١/٢٠٢، والأصول: ٢/٤٠، وأوضح المسالك: ٣/٢٨٣، وهمع الهوامع: ٣/١٥٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٩٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٦٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٤٢، وتوضيح المقاصد:٢/٨٧٩، وشرح التصريح: ٢/٥١.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٤٢.

بأل والمضاف إلى المقرون بها تمييزا "[١]. ونسب إلى أبي علي الفارسي، قال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ): " أجاز أبو علي، ومن وافقه، أن يكون منصوبًا على التمييز، وإن كان فيه الألف واللام، وذلك أنّه قال: لا فرقَ بين دخول الألف واللام وعدمها، لو قال: "هو حسنٌ وجهًا"، وإذا قد جاء "الجَمّاء الغفير"، و"فَاهُ إلى فِيّ"، و"أرسلها العِراكَ"، فلم يمتنع من كون مثل هذا منصوبًا على الحال؛ لأنّ فائدته فائدةُ النكرة، فلم يمتنع أن يكون هذا منه"[٢].

والباحث يميل إلى الرأي الثاني، وهو إعراب معمول الصفة المشبهة منصوبا على التمييز، سواء أكان نكرة أم معرفة للأسباب الآتية:

<u>أولها</u>: أن الصفة المشبهة إنما تشتق من اللازم، فكيف يكون الفعل لازما، وتكون صفته المشبهة متعدية ناصبة؟! بالإضافة إلى أن ذلك مخالف لنصب المفعول به في العربية.

<u>ثانيها</u>: أن التركيبين الآتيين: "زيد حسنٌ وجهًا"، "زيد حسنٌ الوجهَ" لهما الدلالة نفسها؛ وهي بيان الحسن الذي يتحلى به زيد، وهذا ما يقدمه التمييز، ويكفي له التمييز في التركيب الأول، وهو التنكير. أما ما ورد من تعريفه فقد جرى فيه التحويل من خلال زيادة الألف واللام، التي تفيد تأكيد الحسن الذي يتصف به زيد، والمبالغة في ذلك؛ ولذلك دخلت الزيادة في الموضع الذي يميز هذا الحسن، وهو الوجه. ولا شك أن كل زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى.

<u>ثالثها</u>: رأي الكوفيين –هنا- أقرب إلى روح اللغة وحيويتها؛ فالتمييز عندهم جائز منكرًا ومعرفًا؛ مستندين في ذلك إلى شواهد من العربية[٣].

---

(١) توضيح المقاصد:٢/٨٧٩.

(٢) شرح ابن يعيش: ٤/١١٤.

(٣) جوز الكوفيون وابن الطراوة تعريف التّمْييز، واستدلوا بقوله:

رأَيتُكَ لـمّا أنْ عرَفْـتَ وجُوهَنـا   صدَدْتَ وطِبتَ النفسَ يـا قـيسُ عـن عمــــــــــــــرو

أما تخريج البصريين -في هذه المسألة- فتغليب لقسرية القاعدة على حيوية اللغة، حيث إن قولهم: "منصوب على أنه شبيه بالمفعول به" خروج من مخالفة رأيهم في طبيعة التمييز، وأنه لا يكون عندهم معرفة، بحال من الأحوال، ومن ثم استحدثوا نصبه على التشبيه بالمفعول به. ولا يخفى ما في هذا التخريج من تقييد لهذا التفلت أو التنوع، ومن قسرية مبعثها البحث عن سبب شكلي يفسر النصب.

رابعها: أن تيسير النحو وتخفيفه على أبناء العربية يستلزم عدم كثرة المصطلحات وتفريعها؛ حيث إن الكثير من البحثة وطلاب الدراسات العليا لا يعرف معنى النصب على شبه المفعولية.

المسألة الثانية: تغليب الجر لرفع قبح إجراء الوصف اللازم أو ما يشبهه مجرى المتعدي.

إذا كان اسم الفاعل غيرَ متعدٍ، وقصد ثبوت معناه عُومل معاملة الصفة المشبهة، وساغت إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول: "زيدٌ قائمُ الأبِ" (١).

قال ابن يعيش: "وقد يُعامِلون اسم الفاعل معاملةَ الصفة المشبّهة إذا كان لازمًا له غير متعدٍّ، وذلك أن اسم الفاعل يجوز أن يرفع السببَ، فتقول: "هذا رجلٌ قائمٌ أبوه، وقاعدٌ غلامُه"، فتصفه بفعلٍ غيره للعُلْقة التي بينهما، فإذا كان غير متعدٍّ عاملًا في السبب، شابَهَ بابَ "الحسنُ الوجهِ"، فجاز أن تنقل الفعل إلى الموصوف، ثم تضيفه إلى من كان فاعلًا على سبيل البيان، فتقول: "هذا رجل قائمُ الأبِ" فيكون في "قائم" ضمير مرتفع به يعود إلى "الرجل"، كما كان كذلك في "الحسن الوجه".

وقول الآخر:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعبَ وَالحَربُ لم تَقِدْ لظاها ولم تُستعمل البيضُ والسُّمْرُ

وَقَوْلهمْ: سفه زيد نفسَه، وألِمَ رأسَه، وقوله تعالى: "بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا"(القَصَص: ٥٨). ينظر: شرح التسهيل: ٢/٣٨٦، وهمع الهوامع: ٢/٣٤٤-٣٤٥.

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/٨٧٣، وشرح الأشموني: ٢/٢٣٠.

يدل على ذلك قولك: "هذه امرأة قائمةُ الأبِ"، فتأنيثُ "قائمة" دليل على ما قلناه. وقد قالوا: "هذه امرأةٌ ضامرُ البطنِ"، والمراد ضامرٌ بطنُها، إلّا أنهم نقلوا الفعل إلى الموصوف على ما ذكرناه"(١).

وهذا يعني أن إضافة اسم الفاعل لمرفوعه تتم بعد ثلاثة أعمال:

أولها: تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف.

وثانيها: نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به.

وثالثها: جره على الإضافة.

ففي مثل: الطبيبُ رائفُ القلبِ، يكون الأصل: الطبيب رائفٌ قلبُه برفع كلمة "قلب"، ثم يتحول الإسناد عن المرفوع السببي، وينتقل إلى الضمير المضاف إليه، وهو "الهاء"، ويستر هذا الضمير في الوصف "رائف"، ويعوض منه "أل" في رأي الكوفيين، وينصب المرفوع الذي تحول عنه الإسناد؛ لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضلة، بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف، فينصب مثلها، ويصير: الطبيب رائفٌ القلبَ. ثم يجر بالإضافة؛ فراراً من القبح البادي في إجراء الوصف اللازم، أو ما يشبهه مجرى المتعدي، فيصير: الطبيب رائف القلبِ.

والسبب عندهم أنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه مباشرة؛ لأنه عينه في المعنى فلزم إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف، ثم ينصب السببي لصيرورته فضلة حينئذ، بسبب استغناء الوصف بالضمير، ثم يجر السببي؛ فراراً من قبح إجراء وصف اللازم مجرى وصف المتعدي(٢).

(١) شرح ابن يعيش: ١٠٩/٤.
(٢) ينظر: النحو الوافي: ٢٦٨/٣-٢٦٩.

ولكني أميل إلى القول بجواز إضافة اسم الفاعل لمرفوعه مباشرة بدون المراحل الثلاثة السالفة الذكر؛ وذلك لأمرين:

أولهما: أن ما قاله النحاة في تعليل هذه المراحل الثلاث فلسفة خيالية، وكلام افتراضي، لا تعرفه طوائف العرب، أصحاب اللغة، ومرجعها الأول الصحيح، فإغفاله خير، ولن يترتب عليه ضرر(١). ومن شواهده في اللغة قول عبد الله بن رَوَاحَة الأنصاري(٢) رضي الله عنه:

تباركَت إنِّي من عَذابك خائفٌ وَإنِّي إلَيْك تائب النّفس راجعُ

وقال آخر(٣):

وَمن يَك منحل العزائم تَابعا هَوَاهُ فَإن الرشد مِنْهُ بعيد

الآخر: ذكر النحاة أن الصفة المشبهة ما اشتقت من فعل لازم، لمن قام به على معنى الثبوت بخلاف اسم الفاعل، فإنه كالفعل في إفادة معنى الحدوث، والصلاحية لاستعماله بمعنى الماضي والحال والاستقبال(٤). ومقتضى ذلك أن التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة قائم على الحدوث وضعًا في اسم الفاعل، وعلى الثبوت وضعًا في الصفة المشبهة، ولكن الواقع غير ذلك، فقد ورد في اللغة كثيرًا مما جاء على (فاعل) يدل على الثبوت، وبعضًا من الصفة المشبهة يدل على الحدوث. ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة:

قال الجرجاني(٤٧١ه): " إن موضوع الاسم على أن يُثْبَتَ به المعنى للشيء من غير أن يَقتَضي تجدُّده شيئًا بعد شيء. فإذا قلتَ: "زيدٌ منطلقٌ"، فقد أثبتّ الانطلاقَ فعلًا له، من غير أن تجعلَه يتجدّد ويحدثُ منه شيئًا

(١) ينظر: السابق: ٢٦٩/٣.
(٢) من الطويل، في: شرح التسهيل: ١٠٤/٣، وشرح التصريح: ٢١/٢، وهمع الهوامع:٩٠/٣.
(٣) من الطويل، وهو لرجل من طيِّء، في: شرح التسهيل: ١٠٤/٣، وهمع الهوامع:٩٠/٣.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٨٧٥/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٣١/٣.

فشيئًا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل"، و"عمرو قصير"، فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطولَ أو القِصَر يتجدّد ويَحدثُ، بل تَوجِبُهما وتُثْبِتُهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرّضُ في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" لأكْثَرَ مِن إثباته لزيد"[1].

وقال أبو حيان(ت٧٤٥هـ): " المضارع - فيما ذكر البيانيون- مشعرٌ بالتجدد والحدوث بخلاف اسم الفاعل؛ لأنه عندهم مشعر بالثبوت"[2].

وقال الشيخ يس (ت١٠٦١هـ): "وكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث، كما في "الله عالم" وغير ذلك"[3].

ومما يقوي القول بدلالة اسم الفاعل على الثبوت مجيئه في القرآن الكريم دالًا على الثبوت والدوام، ومن ذلك قوله تعالى: "أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ"[4]، قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ): "فإن قلت: لم قيل: ويقبضن، ولم يقل: وقابضات؟ قلت: لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأنّ

(١) دلائل الإعجاز: ص١٧٤. قد يكون عبد القاهر الجرجاني بالغ في مسألة ثبوت اسم الفاعل إلى درجة رقيه إلى ثبوت الصفة المشبهة؛ إذ إن دلالة اسم الفاعل على الحدث لا تخلو – في كل أحواله- من معنى الثبوت، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، "وإنما يقع وسطًا بين الفعل والصفة المشبهة، فالفعل يدل على التجدد والحدوث، فإن كان ماضيًا دلّ على أن حدثه تمّ في الماضي، وإن كان حالًا أو استقبالًا دلّ على ذلك، أما اسم الفاعل فهو أدوم وأثبت من الفعل، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، فإن كلمة "قائم" أدوم وأثبت من "قام" أو "يقوم"، ولكن ليس ثبوتها مثل ثبوت "طويل"أو "دميم" أو "قصير"، فإنه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره، ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول أو الدمامة والقصر". ينظر: د. فاضل صالح السامرائي (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، معاني الأبنية في العربية ط٢، دار عمار، ص٤١.

(٢) البحر المحيط: ٦٩/١.

(٣) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: ٢٢١/٢.

(٤) سورة الملك: آية ١٩.

الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مدّ الأطراف وبسطها. وأما القبض فطارئ على البسط؛ للاستظهار به على التحرك"[١].

وقال أبو حيان في قوله تعالى: "قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ"[٢]: أخبر "عن المبتدأ فيها باسم الفاعل الذي يدل على الثبوت، وأن الاستهزاء وصف ثابت لهم، لا أن ذلك تجدد عندهم، بل ذلك من خلقهم وعادتهم مع المؤمنين"[٣].

وقال في قوله تعالى:" إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً "[٤]: "وجعل الخبر اسم فاعل، لأنه يدل على الثبوت دون التجدد شيئًا شيئًا"[٥].

وقال في قوله تعالى: " وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ"[٦]: أتى باسم الفاعل لأنه يدل على الثبوت، ولم يأت بالفعل الذي هو دال على التجدد والتكرار، ولا تكرار، إذ لا تجدد فيه، لأنها قصة واحدة معروفة، فلذلك، والله أعلم، لم يأت بالفعل[٧].

والصفة المشبهة –كذلك- لم توضع للثبوت دائما، قال الرضي: "والذي أرى أن الصفة المشبهة، كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست، أيضا، موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى "حَسَن" في الوضع إلا ذو حُسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو في حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك، ولم يكن بعض الأزمنة

(١) الكشاف: ٤/٥٨١.
(٢) سورة البقرة: آية ١٤.
(٣) البحر المحيط: ١/١١٤.
(٤) سورة البقرة: آية ٣٠.
(٥) البحر المحيط: ١/٢٢٦.
(٦) سورة البقرة: آية ٧٢.
(٧) البحر المحيط: ١/٤١٩.

أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة؛ لأنك حكمت بثبوته فلا بدّ من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها، كما تقول: كان هذا حسنا فقبح، أو سيصير حسنا، أو هو الآن حسن فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا"[(١)].

ولعلّ هذا الرأي كان السِّراج الذي أضاء للدكتور فاضل السامرائي قوله: "الظاهر أن الصفة المشبهة على أقسام: منها: ما يفيد الثبوت والاستمرار نحو: أبكم، وأفطس، وأشهل، وأحور، وأسمر، وأبيض، وأعور، وأفوه أي: واسع الفم، ونحو: طويل وقصير ودميم وعقيم. وقد تدل على وجه قريب من الثبوت في نحو: نحيف، وسمين، وبليغ، وكريم، وجواد. وهي لا تدل على الثبوت في نحو: ظمآن، وغضبان، وريان... وعلى هذا لا نرى أن يحكم بالثبوت عموما على الصفة المشبهة، بل الأولى التفصيل"[(٢)].

ومن ثم فالمتحكم في الحدوث والثبوت هو الاستعمال والسياق؛ بمعنى أن الأصل في اسم الفاعل أن يكون دالا على الحدوث، ولكن لغرض سياقي-كما تقدم- يكون دالا على الثبوت. وكذلك لا نحكم على الصفة المشبهة بالثبوت عموما، بل الأولى فيها التفصيل.

<u>المسألة الثالثة:</u> تغليب الجر لرفع قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين.

جاء في أوضح المسالك: ينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه بالمفعول به[(٣)].

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٣١-٤٣٢.
(٢) معاني الأبنية في العربية: ص٦٧.
(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣/١٩٦-١٩٧.

إذ " لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه؛ لأنه عينه في المعنى، فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا بأن يحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى صاحب الوصف، ثم ينصب المرفوع المحول عنه الإسناد؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف، فينصب انتصابها، ثم يجر بالإضافة فراراً من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين"[١]. تقول: "الورع محمودةٌ مقاصدُه"، ثم تقول: "الورع محمودٌ المقاصدَ" بالنصب، ثم تقول: "الورع محمودُ المقاصدِ" بالجر"[٢].

ولكن هذه الإضافة إنما تجوز بشرطين: أحدهما: أشار إليه الناظم بالمثال[٣]، وهو أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحد، فلا يجوز أن يكون غير متعد؛ إذ لا يتصور الإضافة، ولا متعدٍّ لاثنين ولا ثلاثة، فلا تقول: هذا معطي الأبِ درهمًا، ولا معلم الأخِ زيداً قائمًا، ولا ما أشبه ذلك. والثاني: أن يقصد ثبوت الصفة، ويتناسى فيه العلاج[٤].

حيث إن الكثير الغالب في اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفة المشبهة؛ ليدل مثلها على معنى ثابت دائم، لا حادث، وبشرط وجود القرينة التي تدل على ثبوته ودوامه، وإذا صار صفة مشبهة فإنه يرفع السببي على الفاعلية، وينصبه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، ويجر بالإضافة[٥].

ومن ثم فـ"المقاصد" في مثال الناظم، وما كان نحوه "ليس خفضه من رفع لفظي، فإن الإضافة من نصب على التمييز، أو على التشبيه

(١) ينظر: شرح التصريح: ٢/٢٤، وحاشية الصبان: ٢/٤٥٧.
(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٣/١٩٧، وشرح الأشموني: ٢/٢٢٩-٢٣٠.
(٣) قال الناظم: وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع ... معنى كـ"محمود المقاصد الورع"
(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٤/٣١٨.
(٥) ينظر: الارتشاف: ص٢٢٨٧، وحاشية الصبان: ٢/٤٥٧، والنحو الوافي: ٣/٢٧٧.

بالمفعول به. ولو كان مضافا من حقيقة الرفع لزم المحظور؛ وهو إضافة الشيء إلى نفسه، بل أضيف بعد ما نُقِل إليه ضميره الأول، فصار هو المسند إليه. ولما استغنت الصفة بمرفوعها أشبه السببي المفعول الذي هو فَضْله، من حيث استغنى عنه اسم المفعول، فانتصب على التشبيه بالمفعول به، وبعد ذلك أضيف، لما صار اسم المفعول، بما تحمل من ضمير الأول، مغايراً للسببي، فلم تكن فيه إضافة الشيء إلى نفسه"[١].

وهذا يعني أن إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه تتم على الصور السابقة في ثلاث مراحل مرتبة: أولها: تحويل الإسناد عن نائب الفاعل إلى ضمير الموصوف، وثانيها: نصب نائب الفاعل بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به، وثالثها: جَرُّه على الإضافة، كمثال الناظم: "محمود المقاصد الورع"، فأصله: الورع محمودةٌ مقاصدُه. فكلمة: "مقاصده" مرفوعة على النيابة "لمحمودة"، ثم صار: الورع محمودٌ المقاصدَ، بالنصب؛ ثم صار: الورع محمودُ المقاصدِ، بالجر.

والسبب عندهم أن الوصف هو عين مرفوعة في المعنى؛ فلو أضيف إليه من غير تحويل للزم إضافة الشيء إلى نفسه من غير مسوغ، وهي - في الأغلب- غير صحيحة. ولا يصح حذفه؛ لعدم الاستغناء عنه. فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف، ثم ينصب السببي لصيرورته فضلة حينئذ، بسبب استغناء الوصف بالضمير، ثم يجر السببي؛ فراراً من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين[٢].

ولكن هذا السبب بعيد عن روح اللغة وحيوية استعمالها؛ لأمرين:

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣١٩/٤.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٢٨٠/٣.

الأول: أن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفة خيالية وكلام افتراضي، لا تعرفه طوائف العرب، أصحاب اللغة، ومرجعها الأول الصحيح، فإغفاله خير، ولن يترتب عليه ضرر[١].

الآخر: إضافة الشيء إلى نفسه وارد في اللغة، وهو مذهب الكوفيين؛ وذلك إذا اختلف اللفظان[٢]؛ لأن العرب يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى[٣].

قال أبو البركات الأنباري[٤]: " جاء في كتاب الله وكلام العرب كثيراً، قال الله تعالى: " إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ"، واليقين في المعنى نعت للحق، لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت، وهما بمعنى واحد. وقال تعالى: "وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ"، والآخرة في المعنى نعت للدار، والأصل فيه وللدار الآخرة خير، كما قال تعالى في موضع آخر: "وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ"، فأضاف دار إلى الآخرة، وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: " جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ" والحب في المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه. وقال تعالى:" وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ" ... ومن ذلك قولهم: "صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء"، والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء".

المطلب الثاني: تغليب النصب لرفع القبح البادي في حالتي الرفع والجر

ويشتمل على ثلاث مسائل:

---

(١) ينظر: السابق: ٢٨٠/٣.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٦٩١/١، وهمع الهوامع: ٥٠٩/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٣٣١/١، ٣٤٧، ٥٦/٢، ١٦٨، ٧٦/٣، ١٠٩، وتوضيح المقاصد: ٧٩٧/٢، وشرح الأشموني: ١٤١/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف، مسألة رقم (٦١): ٣٥٧/٢.

المسألة الأولى: تغليب النصب على الرفع لرفع قبح العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل، في نحو: "ما صنعت وأباك".

قال سيبويه: " باب ما يظهرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسم، لأنّه مفعول معه ومفعول به[1]... وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُركت النّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلها. فالفصيل مفعول معه، والأَبُ كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تَعْملُ في الاسم ما قبلها...ويدّلك على أنّ الاسم ليس على الفعل في صنعتَ، أنّك لو قلتَ: اقْعُدْ وأخوك كان قبيحًا حتى تقول: أنتَ، لأنه قبيحٌ أَنْ تَعطف على المرفوع المضْمَر. فإذا قلت: ما صنعتَ أنتَ، ولو تُركتْ هي، فأنت بالخيار، إن شئت حملتَ الآخِر على ما حملتَ عليه الأوّلَ، وإن شئت حملته على المعنى الأول"[2].

وقال السيرافي (ت٥٣٦٨): " قُبْحُ الرفع في الأب – في قولك: "ما صنعت وأباك"- لأنك تعطفه على التاء من غير توكيد، وحُمل ما بعد الواو على معنى "مع" لما يقتضيه المعنى. إذا أكدت التاء كنت مخيراً في رفع الأب وفي نصبه، فقلت: ما صنعت وأبوك، وإن شئت "وأباك". فمن رفع فلزوال قبح اللفظ؛ لأن كل واحد منهما صانع بالآخر شيئا، وملابس له على ضرب من الملابسة، وإن نصبت فعلى إبانة معنى "مع"، وأن صنيع الأول ملتبس بالآخر"[3].

وجاء في الأصول ما نصه: " وإن قلت: ما صنعت أنت وأبوك، جاز لكل الرفع والنصب، لأنك أكدت التاء التي هي اسمك بأنت. وقبيح أن تقول: ما صنعت وأبوك، فتعطف على التاء، وإنما قبح لأنك قد بنيتها مع الفعل، وأسكنت لها ما كان في الفعل متحركًا، وهو لام الفعل، فإذا عطفت عليها فكأنك عطفت على الفعل، وهو على قبحه يجوز، وكذلك لو قلت:

(١) المفعول معه عند سيبويه يسمى أيضًا مفعولا به. ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٤٧.
(٢) الكتاب: ١/٢٩٧-٢٩٨.
(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٢/١٩٦.

اذهب وأخوك، كان قبيحًا حتى تقول: أنت؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر. فقد دلك استقباحهم العطف على المضمرات الاسم ليس بمعطوف على ما قبله في قولهم: ما صنعت وأباك"[١].

نخرج من هذه النقول بنتيجة مؤداها أن مذهب البصريين - وعلى رأسهم سيبويه- تغليبُ النصب على العطف في نحو قولك: " ما صنعتَ وأباك" لرفع قبح العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فصل؛ لأنه " يوهم العطف على عامل الضمير؛ لأن الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء"[٢]. فلما قبح العطف رجح النصب؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف للناطق عنه مندوحة[٣]. أما إذا أكدت "التاء" كنت مخيرا في رفع "الأب" وفي نصبه، فقلت: ما صنعت أنت وأبوك، وإن شئت: وأباك"[٤].

والباحث لا يميل إلى هذا الرأي؛ لأمرين:

أولهما: أن السياق هو الذي يتحكم في تغليب المعية على العطف، أو العكس، بدليل أن النصب على المعية قد يترجح على الرفع، مع وجود الفصل.

قال ابن هشام: " يترجح المفعول معه على العطف، وذلك نحو قولك:" كن أنت وزيداً كالأخ"؛ وذلك لأنك لو عطفت "زيداً" على الضمير في "كن" لزم أن يكون زيد مأمورا، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ، ودليل ذلك: أن ما

(١) الأصول: ٢١١/١.
(٢) ينظر: شرح التصريح: ١٨٢/٢، والإنصاف، مسألة رقم (٦٦):٣٩٠/٢.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٩٣/٢، وشرح الأشموني: ٤٩٩/١.
(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ١٩٦/٢.

بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما وإلا لقلت كالأخوين، هذا هو الصحيح"[١].

وهذا يعني أن المعية تكون مقصودة من المتكلم، فتفوت بالعطف. قال ابن مالك: "وأشرت بقولي "خيف به، أي بالعطف فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعيّة" إلى نحو لا تَغْتَذ بالسَمك واللّبن، ولا يُعجبك الأكل والشبَع، بمعنى: لا تغتذ بالسمك مع اللبن، ولا يعجبك الأكل مع الشبع، فالنصب على المعية في هذين المثالين وأمثالهما يبيّن مراد المتكلم، والعطف لا يبيّنه، فتعيّن رجحان النصب للسلامة به عن فوات ما يضر فواته، وضَعُف العطف إذ هو بخلاف ذلك"[٢].

ويترجح النصب مفعولًا معه على العطف- أيضا- إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى، نحو قول الشاعر[٣]:

فكُونُوا أنتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

فإن العطف وإن حسن من حيث اللفظ، لكنه يؤدي إلى تكلف في المعني، إذ يصير التقدير: كونوا أنتم وليكونوا هم، وذلك خلاف المقصود"[٤]؛ لأنه يقتضي-حينئذ- أن يكون أبناء الأب مأمورين بذلك أيضا، وهو غير مراد؛ لأن المراد أن يكونوا مع بني أبيهم كما صور في الشطر الثاني، ومن أجل ذلك ترجح النصب مفعولا معه على العطف على ما قبله[٥].

(١) شرح قطر الندى: ص٢٣٣.
(٢) شرح التسهيل: ٢/٢٦١، وهمع الهوامع: ٢/٢٤٥.
(٣) من الوافر، وهو بلا نسبة في: الكتاب ١/٢٩٨، والأصول: ١/٢١٠، وشرح التسهيل: ٢/٢٦٠، وشرح ابن يعيش: ١/٤٣٧.
(٤) ينظر: همع الهوامع: ٢/٢٤٥، وشرح التصريح: ١/٥٣٤.
(٥) ينظر: النحو المصفى: ١/٤٥٢.

والمحقّقُون يوجبون، في مثل ذلك النصبَ على المعيّة، ولا يُجوّزون العطف. وهو الحقُّ، لأنّ العطفَ يفيد التشريكَ في الحكم. والتشريكُ هنا غير مقصود[١]. ولذلك أيّد الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) قول أبي البقاء (ت٦١٦هـ): " كان ينبغي أن النصب يجب؛ إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم، ويدل على ذلك أنه أكّد الضمير بقوله: "أنتم"، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمراً لجاز هنا"[٢].

وبناء عليه فإن المثال الذي ورد في كتاب سيبويه- وهو: "اقعد وأخوك" الذي وصفه بالقبح، وقبحه جاء من أنه عطف "أخوك" على المرفوع المضمر في "اقعد" بلا توكيد[٣]- لا يصح سواء أكد بضمير منفصل أم لم يؤكد؛ لأن المأمور بالقعود هو المخاطب الواقع فاعلا، وهو لا يكون إلا ضميرا مستترا واجب الاستتار، ولا يصح أن يكون اسماً ظاهراً؛ لهذا لا يصح عطف "أخوك" عليه؛ لأن العطف يعني التشريك في الحكم، الذي يقتضي تكرار الفعل، فلا يصح العطف، لأنه لا يصح أن يكون التقدير: اقعد أنت واقعد أخوك.

أما ما ورد في العربية من شواهد، فنحو قوله تعالى: "وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ"[٤]، فالواو في قوله "وشركاؤكم"

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣/٧٦.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ١/٥٣٤.

(٣) قال سيبويه: " لو قلتَ: اقْعُدْ وأخوك كان قبيحًا حتى تقول: أنتَ؛ لأنه قبيحٌ أَنْ تَعطف على المرفوع المُضْمَر" الكتاب: ١/٢٩٨.

(٤) سورة يونس: الآيتان ٢٨-٢٩. ونحو قوله تعالى: "وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ"، ونحو قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى ويعقوب: " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ" بالرفع.راجع: الحجة للقراء السبعة: ٤/٢٨٩، والمحتسب: ١/٣١٤.

واو المعية، و"شركاء" مفعول معه مرفوع، وهذا ما ذهب إليه أحد الباحثين المعاصرين، حيث يقول[١]: " المفعول معه مُيِّز من المعطوف؛ لكونه تلا واواً بمعنى "مع"، لا لكونه منصوبا، فإذا ورد الاسم بعد هذه الواو، وجب إعرابه مفعولا معه، سواء أكان منصوبا أم مرفوعا أم مجرورا." وبين أن العطف - في الآية الكريمة- باطل بالأدلة الآتية[٢]:

١- معنى الآية وتفسيرها يوجب القطع بأن واو "وشركاؤكم" واو معية، لا واو عطف؛ لأن الآية تتضمن حوارا بين المشركين وشركائهم، والحوار بينهم يقتضي جمعهم في مكان واحد وزمان واحد، والتعبير عن هذا المقام يكون بمعنى واو المعية، لا بالعطف؛ لأن الخطاب موجه إلى المشركين من دون الشركاء، فبهذا التفسير يمتنع العطف؛ لأن العطف يقتضي التشريك في الحكم.

٢- (مكانكم) اسم فعل أمر بمعنى: انتظروا، أو الزموا، أو امكثوا، أو اثبتوا، وفاعله ضمير مستتر واجب الاستتار، يعود إلى المشركين. ومن حق المعطوف أن يحل محل المعطوف عليه، ولا يصح هنا حلول "شركاؤكم" محل الضمير، بأي وجه من وجوه التقدير.

٣- العطف يقتضي أن الخطاب موجه إلى المشركين ، وإلى الشركاء على حد سواء، وهذا أيضا من الأدلة على أن "واو" "وشركاؤكم" للمعية لا للعطف؛ لأن الشركاء لا ذنب لهم، في عبادة من عبدوهم؛ ولهذا جاء في

---

(١) ينظر: د. عبد الجبار فتحي زيدان، المفعول معه في النحو العربي نصبًا ورفعً وجرًا، ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية- جامعة الموصل، المجلد (١٠) العدد (٢): ص١٩٤. واستدل على ذلك بقول سيبويه: " بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّل، إلا أنها تَعْطفُ الاسمَ هنا على ما لا يكونُ ما بعده إلا رفعا على كل حال. وذلك قولك: أنت وشأنُك، وكلُّ رجل وضَيْعتُه، وما أنت وعبدُ الله وكيف أنت وقَصْعةٌ من ثَريد، وما شأنُك وشأنُ زيد... ولو قلت: أنتَ وشأنُك، كنتَ كأنّك قلت: أنتَ وشأنُك مَقرونان، وكلُّ امرئٍ وضيَعْته مقرونان؛ لأنّ الواو في معنى مع هنا... ومثله: أنتَ أَعلَمُ ومالُكَ، فإنّما أردتَ: أنت أَعلمُ مع مالِك". الكتاب: ٢٩٩/١-٣٠٠.

(٢) ينظر: المفعول معه في النحو العربي: ص٢٠٣-٢٠٤بتصرف.

التفسير أن عدالة الله سبحانه، تقتضي أن يكون هذا التهديد لا يشمل الشركاء؛ لأنه لا ذنب للعبد، ومن لا ذنب له، لا يوجه إليه التخويف والتهديد والوعيد[١].

٤- قرأت فرقة (وشركاءكم) بالنصب، كما جاء هذا في كتب التفسير، على أن الواو بمعنى "مع"[٢]. وهذه القراءة تعزز الأدلة السابقة، فليس غريبا أن يقرأ " وشركاءكم" بالنصب على معنى المعية؛ لأنه هو كذلك بهذا المعنى في حال رفعه.

الأمر الآخر: كثرة الشواهد النثرية والشعرية الدالة على جواز العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل.

مثال ذلك قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:" كنت أسمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر"[٣]. ونحو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إني كنتُ وجارٌ لي من الأنصار"[٤]. وكذلك ما روي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: "صلى النبي -صلى الله عليه وسلم- في بيت أمِّ سُليم، فقمتُ ويتيمٌ خلفه وأمّ سليم خلفنا"[٥].

وكقول بعض العرب: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، فعطف العدم دون فصل، ولا ضرورة، على ضمير الرفع المستتر في سواء، ومنه قول جرير[٦]:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ من سَـفَاهَةِ رَأْيِـهِ ما لـم يكـن وأبٌ لـه لِيَنَالَـا

(١) ينظر: التفسير الكبير ١٧/٢٤٤-٢٤٥، واللباب في علوم الكتاب: ١٠/٣١٧.
(٢) ينظر: الكشاف: ٢/٣٤٣، والدر المصون: ٦/١٩٠، وفتح القدير: ٢/٤٩٧.
(٣) صحيح البخاري: ٥/٩.
(٤) صحيح البخاري: كتاب المظالم: ٣/١٣٣.
(٥) صحيح البخاري، باب صلاة النساء خلف الرجال: ١/١٧٣.
(٦) من الكامل، في ديوانه: ص٣٦٢، الإنصاف: ٢/٣٨٩، وهمع الهوامع: ٣/٢٢١.

وهذا فعل مختار غير مضطر، لتمكن الشاعر من نصب "أب" على أن يكون مفعولا معه. ومثله في عدم الاضطرار قول عمر بن أبي ربيعة[١]:

قلتُ، إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى كَنِعاجِ الـمَلا تعسّفْنَ رَمْلَا

فرفع "زهرا" عطفا على الضمير المستكن في "أقبلت"، مع التمكن من جعله مفعولًا معه"[٢].

ومما تقدم يمكن القول بأن الأصل في العطف على الضمير المرفوع المتصل هو الفصل، لكن يجب ألا ننسى أن العطف مع الفصل أو بدونه إنما هو متوقف على السياق، فإن كان النص لا يحتاج إلى التوكيد ففرض الفصل إنما هو من فرض القاعدة على النص.

المسألة الثانية: تغليب النصب لرفع قبح العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

يجب النصب عند جمهور النحاة في نحو: ما لك وزيدًا، وما شأنك وعمرًا، ولا يجوز العطف؛ "لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، فيتعين النصب على المعية"[٣].

ولكني أميل إلى رأي الكسائي؛ وهو جواز النصب والجر. حكي عن الكسائي أنه قال: "إذا أوقعت ما بال وما شأن ومالِ على اسم مضمر، ثم عطفت عليه باسم ظاهر كان الوجه في المعطوف النصب والخفض"[٤].

وذلك لثلاثة أمور:

(١) من الخفيف، في ديوانه: ص٣٠٥، والخصائص: ٣٨٨/٢، وشرح ابن يعيش: ٢٧٧/٢.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٤/٣، وشرح التصريح: ١٨٢/٢.
(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢١٥/٢، وتوضيح المقاصد: ٦٦٦/٢، وشرح الأشموني: ٤٩٩/١.
(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٧/٢، وارتشاف الضرب: ص١٤٨٧.

أولها: كثرة التقديرات في حال النصب، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه؛ حيث ذهب سيبويه في هذين المثالين وشبههما مذهبين: أحدهما: أن يقدر "كان" بعد "ما" فيكون المنصوب مفعولا معه، والآخر: أن يقدر بعد الواو مصدر "لابس" منونا أو مضافا إلى ضمير المخاطب.

صرح بالتقديرين في متن الباب الثالث، وبإضمار الفعل في ترجمته، فقال:"بابٌ منه يُضمِرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمل آخِرُه على أوّله، وذلك قولك: مالك وزيدا، وما شأنُك وعمرًا. فإنّما حدُّ الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو. فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإن حملتَه على الشانِ لم يجز؛ لأنّ الشأنَ ليس يَلتبس بعبدِ الله، إنّما يَلتبس به الرجل المضمرُ في الشانِ... فإذا أظهر الاسم فقال: ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يَشْتِمُه فليس إلا الجرُّ، لأنه قد حسن أن تحملَ الكلام على عبد الله، لأن المظهر المجرور يحمل عليه المجرور...فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنُك وملابسةٌ زيدًا، أو وملابستُك زيدا، فكان أن يكون زيدٌ على فعْلٍ وتكونَ الملابسةُ على الشأن، لأن الشأن معه ملابسةٌ له، أحسنَ من أن يُجْرُوا المظهر على المضمرِ"(١).

وذهب السيرافي وابن طاهر وابن خروف إلى أنه منصوب بلابس محذوفة بعد الواو، أي: ولابست زيدًا، وهذا التقدير، وتقدير المصدر يخرجه من أن يكون مفعولا معه، وتعين أن يكون مفعولا به(٢).

وجَوّز ابن أبي الربيع(ت٥٦٨٨) أن تكون "الواو" في مثل قولك: "ما لك وزيدا" للعطف، والنصب بعدها بإضمار الملابسة، وعطفت الملابسة

(١) ينظر: الكتاب: ١/٣٠٧-٣٠٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ص١٤٨٨، وهمع الهوامع: ٢/٢٤٣، وحاشية الصبان: ٢/٢٠٦.

على الخبر، كأنك قلت: ما كان لك وملابستك زيدا، أو ما كان لك تلابس زيدا[١].

وقال الصبان (ت١٢٠٦ه): "وإذا قدر الناصب مصدراً منويًا احتمل أن يكون معطوفًا على الخبر، الذي هو "كائن" المحذوف الذي يتعلق به لك، فالمعنى: ما ملابستك زيدا؛ إذ المعطوف على الخبر خبر، وهو معنى صحيح...ومنه يعلم أن في تعين نصب "زيدا" في المثال على المعية نظرا"[٢].

ثانيها: الوقوع في محذور آخر؛ وهو إعمال المصدر المنوي، حيث ذهب النحاة فراراً من القول بالعطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الجار إلى إعمال المصدر المنوي عمل الفعل[٣]. جاء في الكتاب: "لما أظهروا الاسم حسن عندهم أن يحملوا عليه، فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسة زيدا، أو ملابستك زيدا"[٤].

قال أبو حيان: "ووافق الأستاذ أبو علي[٥] ظاهر قول سيبويه في تقدير المصدر أولًا، ثم خالف، وقال: هو تفسير معنى لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب فيه: ما لك تلتبس وزيدا"[٦].

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو: ص١٩٠.
(٢) ينظر: حاشية الصبان:٢/٢٠٦.
(٣) ينظر: الأصول: ٢/٢٥١.
(٤) ينظر: الكتاب: ١/٣٠٩.
(٥) هو الأستاذ العلامة إمام النحو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي الأندلسي، النحوي، الملقب بالشلوبين. مولده في سنة ٥٦٢ه بإشبيلية... وكان إماما في العربية لا يشق غباره ولا يجارى... وله على الجزولية شرحان. عاش (٨٣) سنة. توفي في صفر سنة ٦٤٥ه. ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٦/٣٩٨، وإنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢/٣٣٢.
(٦) ارتشاف الضرب: ص١٤٨٨.

وذهب السيرافي وابن خروف إلى أن قول سيبويه: ما شأنك وملابستك زيدا مؤول، قال ابن خروف قوله فكأنك قلت ما شأنك وملابسة زيدا، إنما قدر المصدر حين أظهر ليكون محمولا على الشأن والمضمر الفعل؛ لأنه لا يجوز أن يعمل المصدر مضمرا(١).

ثالثها: أن عدم إعادة الخافض أمر ثابت؛ تحقق في النظم والنثر الواردين عن العرب، نحو:

- قراءة حمزة: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"(٢) بجر الأرحام عطفًا على الضمير المجرور بحرف الجر الباء(٣).

- وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:"إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا"(٤)، بجر اليهود.

- وقول الشاعر(٥):

فاليوم قرّبتَ تهجونا وتشتُمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

- وقول الراجز(٦):

آبَك أيِّهْ بِيَ أو مُصَدِّرِ من حُمُرِ الجِلّةِ جَأْبٍ حَشْورِ

- وقوله(١):

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٥٦، وهمع الهوامع: ٢/٢٤٣.
(٢) سورة النساء: آية ١.
(٣) الذين قرءوا بالجر: حمزة والنخعي وقتادة والأعمش كما في: معاني القرآن، للفراء: ١/٢٥٢، والبحر المحيط ٢/٣٨٧، والحجة في القراءات السبع: ص١١٨.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الإجارة،، باب الإجارة إلى صلاة العصر: ٣/٩٠.
(٥) من البسيط، وبلا نسبة في: الكتاب: ٢/٣٨٣، الأصول: ٢/١١٩، والإنصاف: ٢/٣٨٠، والكامل في اللغة والأدب: ٣/٣٠، وخزانة الأدب: ٥/١٢٣.
(٦) الرجز بلا نسبة في: الكتاب: ٢/٣٨٢، شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٥١.

إذا بنا بل أنيسانِ اتّقتْ فئةٌ ظلّت مُؤَمّنةً ممنْ يعاديها

- وقوله[٢]:

هلا سألتِ بذي الجماجم عنهمُ وأبي نُعيمٍ ذى اللِّواءِ المُحْرِقِ

- وقوله[٣]:

إذا أوقدوا نارا لحرب عدوِّهم فقد خابَ من يَصلَى بها وسعيرِها

- وقوله[٤]:

بنا أبدا لا غيرِنا يُدركُ المنى وتكْشَفُ غُمّاءُ الخطوبِ الفوادحِ

- وقوله[٥]:

لو كان لي وزهير ثالثٌ ورَدَت من الحمامِ عِدانا شرّ مورود

- وقوله[٦]:

إذا كانت الهيجاءُ وانشقّتِ العصا فحسبُكَ والضحاكِ سيفٌ مهندُ

المسألة الثالثة: الفرار إلى النصب لرفع قبح الفصل بين كم الخبرية ومجرورها.

مذهب البصريين في كم الخبرية إذا فصل بينها وبين مميزها نصب، كقولك: كم في الدار رجلًا أعطيت[١]، حملًا على الاستفهامية[٢]؛ لأنه

(١) من البسيط، لرجل من طيّء في: شرح التسهيل: ٣/٣٧٧، وتحفة الأقران: ص١٧٠.
(٢) من الكامل، وبلا نسبة في: معاني القرآن، للفراء: ٢/٨٦، والإنصاف: ٢/٣٨١، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٢٥٢.
(٣) من الطويل، بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٥٣.
(٤) من الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣/٣٧٧، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٢٥٣.
(٥) من البسيط، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٥٣، وتحفة الأقران، ص ١٦٨.
(٦) من الطويل، ومنسوب لجرير في: الأصول: ٢/٣٧، ومغني اللبيب: ص٧٣١.

قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة[٣].

قال أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ه): " أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجرّ لأن "كم" هي العاملة فيما بعدها الجرّ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جرٍ بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجرّ لا يجوز في اختيار الكلام، فعدل إلى النصب؛ لامتناع الفصل بينهما"[٤].

ومذهب يونس جوازه إن كان الفصل بالظرف الناقص، نحو: كم بك مأخوذٍ أتاني، وكم اليومَ جائعٍ جاءني، ومنعه إن كان بالظرف التام[٥]. وردُّ هذا المذهب "بأن العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل، بل تجريهما مجرى واحدا"[٦].

وإذا كان الفصل بجملة لم يجز جر التمييز، لا في الكلام، ولا في الشعر عند سيبويه[٧]؛ لامتناع الفصل بين المتضايفين[٨]،كقوله[٩]:

كَمْ نَالَنِي منهُمُ فضلًا على عَدَمٍ إذ لا أَكَادُ من الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

(١) ينظر: شرح ابن يعيش:١٧٢/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٣٠٣/١.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ١٣٣٨/٣، وهمع الهوامع: ٣٥٣/٢، وشرح التسهيل: ٤١٨/٢.
(٣) ينظر: الكتاب: ١٦٤/٢.
(٤) ينظر: الإنصاف: ٢٤٨/١، و ابن هشام، شرح جمل الزجاجي: ص٢١٦.
(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ١٣٣٩/٣، وهمع الهوامع: ٣٥٥/٢.
(٦) ينظر: همع الهمع: ٣٥٥/٢.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ص٧٨٢.
(٨) ينظر: الإنصاف مسألة رقم ٤١: ٢٤٨/١، وهمع الهمع ٣٥٥/٢.
(٩) من البسيط، للقطامي، في: الكتاب: ١٦٥/٢، والمقتضب: ٦٠/٣، وهمع الهوامع: ٣٥٣/٢، وشرح التسهيل: ٤٢٠/٢، وشرح ابن يعيش:١٧٢/٣.

والتقدير: كم فضل، إلا أنه لما فصل بينهما بـ"نالني منهم" نصب "فضلًا"؛ فراراً من الفصل بين الجار والمجرور(١).

ولكن الباحث يميل إلى القول بجواز الجر مع الفصل لأسباب ثلاثة:

أولها: أن الأصل في تمييز "كم" هو الجر بدليل النقل. قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): " الشاعر إذا اضطر، ففصل بين "كم" الخبرية ومميزها بظرف أو جار ومجرور، جاز له أن يبقي الجر"(٢)، نحو قول الشاعر(٣):

كَمْ بِجُودٍ مقرفٍ نَالَ العُلَى وكَرِيمٍ بخلهُ قد وضَعَهْ

فخفض (مقرف) مع الفصل. وقال الآخر(٤):

كَمْ في بني سعد بن بكر سَيِّدٍ ضخمِ الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نَفَّاعِ

وقوله(٥):

كم دون مَيَّة مَومَاةٍ يُهالُ لها إذا تيمَّمها الخريت ذُو الجلدِ

وقد يجر في الشعر مفصولا بجملة، وأجازه الكوفيون في الكلام(٦)، حيث رُوي خفض (فضلًا) (٧) من قوله:

كَمْ نَالَنِي منهُمُ فضلٍ على عَدَمٍ إذ لا أَكَادُ من الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

(١) ينظر: المقتضب ٣/٦٠-٦١، وارتشاف الضرب: ص٧٨١.
(٢) شرح الكافية الشافية: ٤/١٧٠٨.
(٣) من الرمل، بلا نسبة في: الأصول: ١/٣٢٠، وهمع الهوامع: ٢/٣٥٤، وشرح التسهيل: ٢/٤٢١، وشرح ابن يعيش: ٣/١٧٦.
(٤) من الكامل، بلا نسبة، في: الكتاب: ٢/١٦٨، والمقتضب: ٣/٦٢،وشرح ابن يعيش:٣/١٧٣.
(٥) من البسيط، بلا نسبة، في: توضيح المقاصد: ٣/١٣٣٨، وشرح التسهيل: ٢/٤٢١.
(٦) ينظر: المساعد: ٢/١١٣.
(٧) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/١٣٤٠، وهمع الهوامع: ٢/٣٥٥.

ونحو قوله بالخفض[١]:

وكم قد فاتني بطلٍ كميٍّ

الثاني: أنبه النحاة إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير[٢]، غير عزيز[٣] في كلام العرب. وذكروا أنه يفصل بينهما بالفعل[٤]، والفاعل[٥]، والمفعول به[٦]، والمفعول لأجله[٧]، والنداء[٨]، والنعت[٩]، والمعطوف[١٠]، والتوكيد اللفظي[١١]، والظرف[١٢]، وحرف الجر[١٣]، والقسم[١٤]، والجملة الشرطية[١٥]، وإمّا[١٦]، وما[١]، وأن[٢]، واللام الجارة الزائدة[٣]، واللام الزائدة غير الجارة[٤].

(١) ينظر: المساعد:٢/١١٣.
(٢) ينظر: الخصائص ٢/٤١١.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٠.
(٤) كقوله: فأصبحت بعد، خط، بهجتها ...كأن قفرا رسومها قلما. الخصائص ١/٣٣١. ٣٣١/١.
(٥) كقوله: أنجب أيامَ والداه به ... إذ نجلاه فنعم ما نجلا.شرح التسهيل ٣/٢٧٤.
(٦) كقوله: فزججتها بمزَجّة ... زجّ القلوص أبي مزاده. شرح ابن يعيش ٢/١٨٧.
(٧) كقوله: أَشَمُّ كأَنّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ... مُعاودُ جُرْأَةً وَقْتَ الهَوادي.المقتضب ٤/٣٧٧.
(٨) كقوله:كَأَنّ بِرذَوْنَ - أَبَا عصامِ-... زَيْدِ حِمَارٌ دُقّ بِاللِّجَامِ.همع الهوامع ٢/٥٢٧.
(٩) كقوله: نَجَوْتُ وَقَدْ بَلّ الـمَرَادِيُّ سَيْفَهُ...مِنَ ابْنِ أَبِي- شَيْخِ الأَبَاطِحِ– طَالِبِ.أوضح المسالك٣/١٦٢.
(١٠) كقوله: إلّا بُداهةَ أو عُلا ... لة سابحٍ نَهْد الجُزارهْ . الخصائص: ٢/٤٠٩.
(١١) كقوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ ...لا يُلْقِيَنّكُمُ فـي سـوءة عمـر. المقتضـب: ٤/٢٢٩.
(١٢) كقوله: كَما خُطّ الكِتَابُ بِكَفّ يومًا...يهوديٌّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ. الكتاب: ١/١٧٩.
(١٣) كقوله:كأنّ أصوات مِن إيغالِهِنّ بنا...أواخِرِ الـمَيْسِ أنقـاضُ الفراريجِ.خزانـة الأدب:٤/١٠٨.
(١٤) حكى الكسائي: هذا غلامُ، والله، زيدٍ. الإنصاف ٢/٣٥٢.
(١٥) حكى ابن الأعرابي: هو غلام، إن شاء الله، أخيك. شرح الأشموني:٢/١٩٠.
(١٦) كقوله: هما خُطّتا إمّا إسار ومِنّةٍ ... وَإِمّا دَم والـمَوْتُ بالحُرِّ أجْدرُ. الخصائص: ٢/٤٠٧.

الثالث: أنه يمكن حمل الشواهد التي ورد فيها نصب تمييز "كم" الخبرية على لغة من يجري الخبرية مجرى الاستفهامية، فينصبون مميزها، وهي لغة بني تميم(٥). قال سيبويه: "وبعض العرب ينشد قول الفرزدق(٦):

كم عَمّةً لـكَ يـا جريـرُ وخالـة فَـدْعاءَ قـد حلبـتْ علـى عِشـاري

وهم كثيرٌ، فمنهم الفرزدق والبيت له"(٧).

فلمّا أجروها مجرى الاستفهامية، أخذت حكمها في جواز الفصل بين "كم" الاستفهامية وتمييزها في السّعة(٨)، نحو: كم لك عبدًا؟

المطلب الثالث: تغليب الرفع لرفع قبح النصب والجر

ويشتمل على مسألتين:

(١) كقوله: يا شاةَ، ما، قنصٍ لمن حلت له...حَرُمتْ عليّ، وليتها لم تَحْـرُمِ. الأزهيـة ص٧٩.

(٢) كقوله تعالى: "فَلَمّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ". سورة يوسف: الآية ٩٦.

(٣) كقوله: يَا بؤس للحرب التِي ... وضعت أراهط فاستراحوا. الخصائص: ١٠٨/٣.

(٤) كقولهم: لا أبا لك، ولا غلامَي لك. الكتاب ٢٧٦/٢.

(٥) ينظر: الأصول ٣١٨/١، واللمع ص١٤٧، ومغني اللبيب ص٢٤٥، وهمع الهوامع ٣٥٤/٢.

(٦) من الكامل، في: الكتاب: ١٦٢/٢، والمقتضب: ٥٨/٣، والأصول: ٣١٨/١، ومغني اللبيب: ص٢٤٥، وشرح ابن يعيش: ١٧٨/٣.

(٧) الكتاب: ١٦٢/٢، وينظر: الأصـول ٣١٨/١، ومغنـي اللبيـب: ص٢٤٥. ولهـذا النصـب توجيهان: الأول: أنه ورد على اللغة المذكورة المحكية عن تميم، وهي التي تنصب مميز "كم" الخبرية مع الاتصال حملا لها على "كم" الاستفهامية، فتكون "كم" معه خبرية، كما كانت في رواية الجر. والثاني: أن"كم" في البيـت اسـتفهامية، والاستفهام فيه تهكمي.

(٨) ينظر: اللمحة: ٤٣٧/١.

المسألة الأولى: الفرار إلى الرفع لرفع قبح إجراء الأسماء مجرى المصادر.

يشترط في المفعول له – عند الجمهور- أن يكون مصدراً، فلا يجوز: جئتك السمن والعسل بالنصب؛ لأنه اسم عين لا مصدر [١]. قال ابن يعيش: "وإنما وجب أن يكون مصدراً؛ لأنه علةٌ وسببٌ لوقوع الفعل، وداعٍ له. والداعي إنّما يكون حَدَثًا لا عَيْنًا"[٢]. ومن ثم تظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له؛ وذلك أن الباعث إنما هو الحدث لا الذوات[٣].

وأجاز يونس بن حبيب أن يكون المفعول له غير مصدر، زاعمًا أن قومًا من العرب يقولون : " أما العبيد" بالنصب "فذو عبيد"، إذا وصف عندهم شخص شخصًا بعبيد وغيرهم، كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد[٤].

وقبّح ذلك سيبويه، وهو عنده لغة قليلة، فقال ما نصه: "وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبدٍ، يُجرونه مُجرى المصدر سَواءً. وهو قليل خبيث؛ وذلك أنّهم شبّهوه بالمصدر...كأنّ هؤلاء أجازوا: هو الرجل العبيد والدراهم، أي للعبيد وللدراهم، وهذا لا يُتكلّم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع"[٥].

وقال في موضع آخر: "وإنّما اختير الرفعُ؛ لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءٌ، والأسماءُ لا تجري مجرى المصادر. ألا ترى أنّك تقول: هو الرجلُ عِلْمًا وفِقْهًا، ولا تقول: هو الرجلُ خَيْلًا وإبلًا. فلمّا قبح ذلك جعلوا

(١) ينظر: شرح الأشموني: ٤٨١/١، وشرح التصريح: ٥٠٩/١، وهمع الهوامع: ١٣٠/٢.
(٢) ينظر:شرح ابن يعيش: ٤٤٩/١.
(٣) ينظر:همع الهوامع: ١٣٠/٢.
(٤) ينظر: شرح التصريح: ٥٠٩/١ بتصرف.
(٥) الكتاب: ٣٨٩/١.

ما بعده خبراً له، كأَنّهم قالوا: أَمّا العبيدُ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عَبيدٍ، أي لك من العبيد نَصيبٌ، كأَنّك أردتَ أن تقول: أَمّا مِن العبيد، أو أَمّا في العبيد فأنت ذو عَبيدٍ. إلاّ أنك أَخّرتَ في ومِن وأضمرتَ فيهما أَسماءَهم"(١).

ولذلك تأول بعض النحاة نصب "العبيد" على أنه مفعول له، وإن كان غير مصدر، "بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد" لا غير، فـ"العبيد" علة للذكر(٢). وكان الزجاج يتأول في نصب "العبيد" تقدير "الملك"، والمِلك مصدر، كأنه قال: أما مِلكَ العبيد، كما تقول: أما ضَرْبَ زيدٍ فأنا ضاربه(٣).

وأجازه سيبويه على ضعفه إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم؛ ليلحق بالمصادر المبهمة(٤). قال سيبويه: "وإنّما جاز النصبُ في العبيد حين لم يجعلهم شيئًا معروفا بعينه؛ لأنه يشبّهه بالمصدر، والمصدر قد تَدخله الألفُ واللام"(٥).

ولكن الباحث يميل إلى القول بجواز الأمرين الرفع والنصب في قول العرب: أما العبيد فذو عبيد. أما الرفع فعلى اعتبار "العبيد" مبتدأ، وما بعده يكون خبراً له، والعائد إليه محذوف تقديره: أما العبيد فأنت منهم، أو فيهم، أو نحو هذا ذو عبيد(٦).

---

(١) السابق: ١/٣٨٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢/١٩٧، وشرح الأشموني: ١/٤٨١، وشرح التصريح: ١/٥٠٩، وحاشية الصبان: ٢/١٨٠.

(٣) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٢/٢٨٠، وشرح التصريح: ١/٥٠٩، وهمع الهوامع: ٢/١٣١.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٢/٢٨٠.

(٥) الكتاب: ١/٣٩٠.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/٣٨٩، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٢/٢٧٩.

وأما النصب فعلى اعتبار "العبيد" مفعولا به، لا مفعولا له، على تقدير: مهما ذكرت العبيد؛ وذلك لأن الحكم على الأسماء بكونها تقع موقع المفعول له، فيه إخراج الاسم عن أصله، ووضعه موضع المصدر.

قال ابن هشام(١): "سُمع أما العبيدَ فذو عبيد بالنصب، وأما قريشًا فأنا أفضلها، وفيه عندي دليل على أمور: أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا مهما ذكرت...والثاني: أن أمّا ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به، والثالث: أنه يجوز أمّا زيدا فإني أكرم على تقدير العمل للمحذوف".

المسألة الثانية: الفرار إلى الرفع لرفع قبح إضافة حيث إلى المفرد.

حيث من الظروف المكانية، التي تلزم الإضافة – عند الجمهور- إلى جملة اسمية كانت أو فعلية "(٢)؛ وذلك لشدة إبهامها، وإرادة تعينها بإضافتها إلى المعين، وذلك لأنك لو قلت: جلست حيث الجلوس، أو حيث زيد لم يكن في ذلك إيضاح تام لاحتماله، فإذا قلت: حيث جلس زيد لم يبق فيه احتمال(٣). ولذلك أعربوا الاسم المفرد الواقع بعد "حيث" نحو:" اجلس حيث الظلّ" مبتدأ خبره محذوف، تقديره موجود. ونحو رواية الرفع في قول الراجز: أما ترى حيث سهيلٌ طالعًا. فـ"سهيل" بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف دلت عليه الحال، وهي قوله طالعا(٤).

(١) مغني اللبيب: ص٨٣.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ص١٧٧، وحاشية الصبان: ٢/٣٨٣.
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٧٨.
(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٧٨، ومغني اللبيب: ص١٧٨.

قال المبرد (ت٢٨٥هـ): " وحيث اسم من أسماء المكان، مبهم يفسره ما يضاف إليه، فـ"حيث" في المكان كـ"حين" في الزمان، فلما ضارعتها أضيفت إلى الجمل، وهي الابتداء والخبر أو الفعل والفاعل"(١).

وقال ابن يعيش: "ضاهت بإبهامها في الأمكنة "إذ" المبهمة في الأزمنة الماضية كلها. فكما كانت "إذْ" مضافة إلى جمله تُوضِحها، أُوضحتْ "حَيْثُ" بالجملة التي تُوضَح بها "إذْ" من ابتداء وخبر، وفعل وفاعل. وحين افتقرتْ إلى الجملة بعدها، أشبهتْ "الذي" ونحوَها من الموصولات في إبهامها في نفسها، وافتقارِها إلى جمله بعدها تُوضِحها، فبُنيت كبناء الموصولات، ووجهٌ ثانٍ أنه ليس شيء من ظروف الأمكنة يُضاف إلى جمله إلّا "حَيْثُ"(٢).

وقد تضاف إلى المفرد، قال ابن يعيش: "ومن العرب من يضيف "حَيْثُ" إلى المفرد ويجرّه"(٣). وهو مذهب الكسائي حيث يجيز إضافة "حيث" إلى المفرد والقياس عليه، فيصح عنده أن يقال: اجلس حيث المجتهد، بكسر لفظ المجتهد على أنه مضاف إليه(٤). قال أبو حيان: " وأجاز الإضافة إلى المفرد الكسائي قياساً على ما سمع من إضافتها إلى المفرد"(٥).

وقال الأستاذ عباس حسن (ت١٣٩٨هـ):"ويبيح فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية على الضم، نحو: أنا مقيم حيثُ الهدوءِ، وحيثُ الاطمئنانِ. وحجته أن الأمثلة المسموعة الدالة على إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها؛ لأنها قلة نسبية، وليست

(١) المقتضب: ٢/٥٤.
(٢) شرح ابن يعيش: ٣/١١٤.
(٣) شرح ابن يعيش: ٣/١١٥.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/٨٠٤، ومغني اللبيب: ص١٧٧، وشرح الأشموني: ٢/١٤٧، وهمع الهوامع: ٢/٢١٠.
(٥) ارتشاف الضرب: ص١٤٤٩.

قلة ذاتية. ولا داعي عندنا لتأويل تلك الأمثلة، أو الحكم عليها بالشذوذ. ويؤيده أن بعض النحاة- بناءً على هذا المسموع- يجيز فتح همزة (أنّ) بعدها، فتكون حيث في هذه الحالة مضافة داخلة على المفرد، وهو المصدر المنسبك من (أنّ) ومعموليها، كما يجيز كسرة همزة (إنّ) فتكون داخلة على جملة؛ هي: "المضاف إليه".

ثم يعلق على هذا الرأي بقوله:"وهذا رأي سديد، فيه تسمح وتيسير؛ إذ يجرى على مقتضاه كثرة المثقفين، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والقوي"(١).

وقد أيّد الرأي القائل بجواز إضافة حيث إلى المفرد، مجمع اللغة العربية في القاهرة، حيث وافق على قرار لجنة الأصول فيه، ونصه:

"يأنس بعض المتحدثين بمثل قولهم: "الكتاب رخيص من حيث ثمنِه" بجر الثمن، والمعتمد من القواعد إضافة "حيث" إلى الجمل اسمية وفعلية، واللجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد، وجره بعدها قياساً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية، وأخذاً برأي الكسائي، وما احتجّ به من الشعر، فيجوز أن يقال: بادر إلى حيث العمل الجاد، ولا تُمار الحكم من حيث العدل، وعلى ذلك فإضافة "حيث" إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياساً واستعمالاً"(٢).

والباحث يميل إلى القول بجواز إضافة حيث إلى المفرد لثلاثة أسباب:

(١) ينظر: النحو الوافي: ٣/٧٩ -٨٠.

(٢) ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (١٩٣٤-١٩٨٤)، أخرجها محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، القاهرة- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤م: ص١٦١. .

أولها: أن الشواهد المسموعة الدالة على إضافتها للمفرد شواهد فصيحة، نحو قول الشاعر(١):

ونَطعنهُمْ حيثُ الكُلى بعدَ ضربهِمْ ببيضِ المواضِى حيثُ لىِّ العمائمِ

وقول الراجز(٢):

أما ترى حيث سهيلٍ طالعًا نجمًا يضئ كالشهابِ لامعا

كما يمكن أن يحمل على ذلك قول الشاعر(٣):

وأنني حيثُ ما يُدني الهوى بصرِي من حيثُ ما سلكوا أدنو فأنظور

وقول الشاعر(٤):

إذا رِيدةٌ من حيثُ ما نَفَحتْ لهْ أتاهُ بِريّاها حبيبٌ يواصلهْ

على اعتبار أن (ما) فيهما موصولة أو مصدرية.

الثاني: تطور استعمال "حيث" من حيث التركيب والدلالة. فمما لا شك فيه أن إضافة (حيث) إلى المفرد قليلة في التراث، ولكنها أصبحت كثيرة في استعمال المحدثين، حيث يجد القارئ أن جُلّ الكتاب يبعثون إضافة (حيث) إلى الاسم المفرد من جديد، ولم تعد إضافتها إليه مرفوعًا على تقدير خبر مستساغة عند جلهم.

---

(١) البيت للفرزدق، من الطويل في: اللمحة: ٩٠٢/٢، وأوضح المسالك: ١٠٥/٣، وشرح الأشموني ١٤٧/٢، وشرح التصريح، ٦٩٩/١، وهمع الهوامع ٢٠٩/٢.

(٢) الرجز بلا نسبة، من شواهد: شرح الكافية الشافية، ٩٣٧/٢، وتوضيح المقاصد، ٨٠٣/٢، وشرح ابن عقيل ، ٥٦/٣، وهمع الهوامع ٢١٠/٢، وخزانة الأدب ٣/٧.

(٣) من البسيط، لابن هرمة في: خزانة الأدب: ٧/٧. فمَنْ جوز إضافة حيث إلى المفرد فما مصدرية، أي: من حيث السلوك، ومن لا يجوز يجعل "ما" في محل المبتدأ وخبره محذوف فيكون مضافا إلى الجملة أو ما زائدة.

(٤) من الطويل، لأبي حية النميري في: توضيح المقاصد، ٨٠٤/٢، ومغني اللبيب، ص١٧٧، وهمع الهوامع، ٢١١/٢، وخزانة الأدب، ٥٤٤/٦ وما بعدها.

وذلك لأن ثمة ملمحًا دلاليًا جديدًا نتج عن إضافة (حيث) إلى المفرد؛ نحو: الكتاب شيق من حيث قراءتِه، ويختلف الناس من حيث الطباعِ. بمعنى أن دلالة (حيث) قد تغيرت، فلم تعد ظرف مكان، ولكنها بصدد الدلالة على الجهة أو الناحية، فالمعنى: من جهة قراءته، ومن ناحية الطباع. ومما يؤكد هذه الدلالة أن هذه الكلمات مرادفة لـ(حيث) ههنا.

أو بعبارة أخرى، إنّ "حيث" المضافة إلى المفرد تشير إلى أن المتحدث قد اكتفى بالمضاف إليه (الاسم المفرد)، وهذا بدوره يتبعه تحول دلالي، وبهذا يمكن تفسير الشواهد التي أتت على هذا النمط؛ بأن حيث ليست ظرف مكان، ولكنها للدلالة على الجهة أو الناحية.

الثالث: الأصل في (حيث) أن تضاف إلى المفرد لا إلى الجملة؛ وذلك لأن الجر إحدى علامات الاسم التي تميزه عن الفعل والحرف. والجر يلحق الاسم بأحد شيئين هما: حروف الجر والإضافة، وأضاف بعض النحاة قسما ثالثا؛ وهو الجر على التبعية.

وهذا يعني أن الإضافة مختصة بالأسماء، لأننا لا نرى فعلًا أو حرفًا يعرب مضافا إليه، وكما لا يمكن أن يكون المضاف إليه فعلًا أو حرفًا، فالأولى أن يمتنع كون المضاف إليه جملة.

قال الخوارزمي(ت٥٦١٧): "(حيث) من الظروف المشبهة بالغايات، وذلك أنها مضافة من حيث المعنى، غير مضافة من حيث الصورة، أما إضافتها من حيث المعنى، فلأنك متى قلت: اجلس حيث زيد جالس، فكأنك قلت: اجلس مكان جلوس زيد...أما أنها غير مضافة من حيث الصورة، فلأن الجملة لا تصلح لكونها مضافا إليها، إذ الجملة ليست في معنى ما يُدخل عليه حرف الجر، والمضاف إليه في معنى ذلك، وهما طرفي نقيض"[١].

(١) التخمير: ٢/٢٧١.

وهذا يعني أن الإضافة إلى الجملة صحيحة من حيث المعنى، غير صحيحة من حيث اللفظ. وأشار الرضي إلى اختلاف النحاة في إضافة الظروف؛ هي إلى الجملة أم هي إلى المصدر الذي تضمنته؟ ثم يبدي رأيه في قوله: "النزاع في الحقيقة منتفٍ؛ لأن الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن حيث المعنى إلى مصدرها؛ لأن معنى "يوم قدم زيد" يوم قدومه، ولو كان مضافا إلى ظاهر الجملة، وهي خبر، لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين"(١).

ونخلص من النصين السابقين إلى أنّ الأصل في الإضافة هو الإضافة إلى الاسم المفرد، ودليل ذلك ما قاله النحاة إن الإضافة إلى الجملة هي في حقيقة الأمر إضافة إلى المفرد؛ ولذلك تأولوا الجملة المضاف إليها بالمصدر الذي تضمنته.

من مرامي البحث:

وبعد، فإن مما يرمي إليه هذا البحث، ويقصد إلى التنويه به، والتنبيه عليه:

١- أن دراسة العربية لغة ونحوا، في ما وضع لها من مصطلحات تحتاج إلى شيء من معاودة النظر فيها، وتحريك ما وقر في الأذهان والأفهام، حتى نعرف حقيقة ذلك الاستقرار؛ ولئلا يستحيل الاستقرار جموداً، يسلب من تلك المصطلحات حيويتها ورونقها، ويباعد بينها وبين الأذواق، فلا تكاد تسيغها الأفهام أو تتمثلها المدارك.

٢- علماء العربية كانوا مندفعين وراء هدف سامٍ؛ هو وضع علم للعربية ذي أصول مستنبطة من استقراء كلام العرب، وصياغة قواعد

(١) شرح الرضي على الكافية، ٣/١٧٥ - ١٧٦.

مستوحاة من النماذج العربية، لها طابع الشمول والانضباط. وفي سبيل هذا لجأوا إلى ضروب من التأويل والتقدير والتعليل لجبر ما انكسر من قوانينهم.

٣- ملمح رفع القبح ليس إلا ضربًا من تأويل المسائل الخارجة عن القياس أو القانون العام؛ لمحاولة إخضاعها للقياس، وإن لم يغير من طريقة نطقها شيئًا.

٤- ملمح رفع القبح أمر لم تعرفه طوائف العرب، ولم يتصوروه عند الكلام.

٥- ملمح رفع القبح محاولة من النحاة لتقييد هذا التفلت أو التنوع في الأساليب، والبحث عن سبب شكلي لهذا التنوع.

٦- ملمح رفع القبح لا يعدو أن يكون التماسًا لما يتم به إعادة التركيب إلى ما جرت به العادة دون التفات إلى البعد الذي ينطوي عليه.

٧- انتفاء خصيصة أن الفتحة أخف الحركات، وأنها الحركة المستحبة لدى العربي، فالعربي لا يفرٌ - كما ورد في المسائل التي ناقشها البحث - إلى حركة الفتحة فحسب، بل يفرٌ أيضا إلى الكسرة والضمة.

٨- كان يكفي القول بجواز هذه المسائل، دون البحث عن سبب شكلي لها؛ وذلك لأن هذا التنوع مبعثه الدلالة والتطور اللغوي، الذي أخذ أشكالًا متعددة على ألسنة العرب منذ فترة مبكرة.

ثبت المصادر والمراجع

١. الأُشْمُوني(١٩٩٨م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ط١، تحقيق د.حسن محمد، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢. البخاري(١٤٢٢هـ)، صحيح البخاري ط١، تحقيق د. زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة.

٣. البغدادي (١٩٩٧م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ط٤، تحقيق وشرح أ.عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٤. أبو البقاء العكبري(١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب ط١، تحقيق د.عبد الإله النبهان، دمشق، دار الفكر.

٥. جرير(١٩٨٦م)، ديوان جرير، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر.

٦. أبو جعفر الأندلسي(٢٠٠٧م)، تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن ط٢، السعودية، كنوز أشبيليا.

٧. ابن جني (١٩٩٩م)، الخصائص ط٤، تحقيق د.محمد علي النجار، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٨. ابن جني(١٩٩٤م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق:علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٩. حسن، عباس(د.ت)، النحو الوافي ط٣، مصر، دار المعارف.

١٠. أبو حيان(١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب ط١، تحقيق د.رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي.

١١. أبو حيان(١٤٢٠ه)، تفسير البحر المحيط، تحقيق د.صدقي محمد

جميل، بيروت، دار الفكر.

١٢. خالد الأزهري(٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح ط١، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٣. ابن خالويه(١٤٠١ه)، الحجة في القراءات السبع ط١، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، بيروت- دار الشروق.

١٤. الخليل بن أحمد الفراهيدي(١٩٨٥م)، الجمل في النحو ط١، تحقيق د.فخر الدين قباوة، بيروت- مؤسسة الرسالة.

١٥. الخوارزمي(١٩٩٠م)، التخمير: شرح المفصل في صنعة الإعراب ط١، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت - دار الغرب الإسلامي.

١٦. ابن دريد(١٩٨٧م)، جمهرة اللغة ط١،تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين.

١٧. الذهبي(٢٠٠٦م)، سير أعلام النبلاء، القاهرة - دار الحديث.

١٨. الرازي(١٤٢٠هـ)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ط٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

١٩. الرضي(١٩٧٨م)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق د.يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية.

٢٠. الزبيدِيّ(٢٠٠٠م)، تاج العروس من جواهر القاموس ط١، تحقيق: إبراهيم الترزي وآخرين، الكويت، التراث العربي سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٢١. الزمخشري(١٤٠٧ه)، تفسير الكشاف ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي.

٢٢. ابن السراج(١٩٩٦م)، الأصول في النحو ط٣، تحقيق د.عبد الحسين

الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢٣. السمين الحلبي(د.ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دمشق- دار القلم.

٢٤. سيبويه (١٩٨٨م)، الكتاب ط٣، تحقيق أ.عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٢٥. السيرافي (١٩٧٤م)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، مصر، دار الفكر.

٢٦. السيرافي (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه ط١، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٧. السيوطي(د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.

٢٨. الشاطبي(٢٠٠٧م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ط١، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، د. عبد المجيد قطامش، مكة المكرمة - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث العلمي، جامعة أم القرى.

٢٩. الشوكاني (١٤١٤هـ)، فتح القدير ط١، دمشق- دار ابن كثير، بيروت- دار الكلم الطيب.

٣٠. ابن الصائغ(٢٠٠٤م)، اللمحة في شرح الملحة (شرح ملحة الإعراب للحريري) ط١، تحقيق د.إبراهيم سالم الصاعدي، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

٣١. الصبان (١٩٩٧م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٢. ابن عادل الدمشقي(١٩٩٨م)، اللباب فى علوم الكتاب ط١، تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٣. عبد القاهر الجرجاني(د.ت)، دلائل الإعجاز، تحقيق العلامة/محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٣٤. ابن عبد الله الدمشقي(١٩٩٠م)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ط١، تحقيق د.حسن موسى الشاعر، عمان- دار البشير.

٣٥. ابن عقيل(١٩٨٠م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط٢٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ، دار التراث.

٣٦. ابن عقيل(١٩٨٠م)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د.محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر.

٣٧. أبو علي الفارسيّ(١٩٩٣م)، الحجة للقراء السبعة ط٢، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دمشق- دار المأمون للتراث.

٣٨. أبو علي الفارسيّ(١٩٩٠م)، التعليقة على كتاب سيبويه ط١، تحقيق د.عوض بن حمد القوزي، الرياض - جامعة الملك سعود.

٣٩. عمر بن أبي ربيعة(١٩٩٦م)، ديوان عمر بن أبي ربيعة ط٢، قدّم له د. فايز محمد، بيروت، دار الكتاب العربي.

٤٠. عيد، محمد (دكتور) ١٩٧٥م، النحو المصفى، القاهرة، مكتبة الشباب.

٤١. الغلاييني، مصطفى ١٩٩٣م، جامع الدروس العربية ط٢٨، صيدا، بيروت- المكتبة العصرية.

٤٢. ابن فارس (١٩٧٩م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق أ.عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

٤٣. الفراء (د.ت)، معاني القرآن ط١، تحقيق د.محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

٤٤. أبو القاسم الزجاجي(١٩٧٩م)، الإيضاح في علل النحو ط٣، تحقيق د.مازن المبارك، بيروت، دار النفائس.

٤٥. القفطي (١٤٢٤هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة ط١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية.

٤٦. كمال الدين الأنباري (٢٠٠٣م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ط١، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.

٤٧. ابن مالك (١٩٩٠م)، شرح التسهيل ط١، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر.

٤٨. ابن مالك (د.ت)، شرح الكافية الشافية ط١، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

٤٩. المبرد (١٩٩٧)، الكامل في اللغة والأدب ط٣، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٥٠. المبرد (د.ت)، المقتضب، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

٥١. المرادي (٢٠٠٨م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ط١، تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.

٥٢. ابن منظور (١٤١٤ه)، لسان العرب ط٣، بيروت، دار صادر.

٥٣. النهرواني (٢٠٠٥م)، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي

ط١، تحقيق د.عبد الكريم سامي الجندي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٥٤. الهروي(١٩٩٣م)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

٥٥. ابن هشام (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (د.ط)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

٥٦. ابن هشام(١٩٨٦م)، شرح جمل الزجاجي ط٢، دراسة وتحقيق/ علي محسن عيسى، بيروت - عالم الكتب.

٥٧. ابن هشام(١٣٨٣ه)، شرح قطر الندى وبل الصدى ط١١، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.

٥٨. ابن هشام (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ط٦، تحقيق د.مازن المبارك، ود.محمد على حمد الله، دمشق دار الفكر.

٥٩. أبو هلال العسكري(١٤١٢ه)، معجم الفروق اللغوية ط١، تحقيق/ الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي.

٦٠. يس الحمصي الشافعي(١٢٩٢ه)، حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى، مصر- المطبعة الوهبية البهية.

٦١. ابن يعيش (٢٠٠١م)، شرح المفصل، قدم له د. إميل بديع يعقوب، بيروت- دار الكتب العلمية.